مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

ضم إسرائيل لغور الأردن وملابساته

1 – مدخل:

يعود احتلال منطقة غور الأردن إلى الثامن من حزيران 1967. وقد شكلت المنطقة التي سميت "بلاد المطاردات" حتى عام 1970 ممراً رئيساً للعمليات الفدائية ضد الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ منذ ذلك الحين خطة ممنهجة، تستهدف إقامة المستوطنات، وإفراغ الأغوار من سكانها الفلسطينيين، وإحكام السيطرة على الأرض والموارد تمهيداً لاستيطانها واستثمارها. وهَجَّر الاحتلال الإسرائيلي ما يزيد عن 50 ألفًا من سكان الأغوار منذ عام 1967؛ بالإضافة إلى تجمعات سكانية فلسطينية كاملة، بحجة إقامتهم في مناطق عسكرية، ويتعرض السكان الذين يسكنون في بيوت من الصفيح والخيام، للحجة ذاتها، لطردهم من مساكنهم وهدم بيوتهم، ومنعهم من الزراعة ورعي مواشيهم وتحرير مخالفات باهظة بحقهم.

في شهر تموز 1967، أي بعد شهر من حرب الأيام الستة، اقترح يغئال ألون ما يسمى بـ"مشروع ألون" الذي قام على أساس استمرار السيطرة الإسرائيلية في غور الأردن. وفي تشرين الأول 1995، أعلن رئيس الحكومة الأسبق اسحق رابين في الكنيست بأن الحدود الأمنية لحماية دولة إسرائيل ستكون في غور الأردن "بالمعنى الأوسع لهذا المفهوم". أما في مؤتمر "كامب ديفيد الثاني" في العام 2000، فقد وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك على التخلي عن التواجد الإسرائيلي الدائم في الأغوار. وبعد خمس سنوات من ذلك التاريخ أعلن اريئيل شارون في مقابلة مع صحيفة "هآرتس" إن إسرائيل ملزمة بمواصلة السيطرة في الغور. أما أيهود اولمرت، فاقترح على أبو مازن، حين كان رئيسا للوزراء، خطة لتبادل الأراضي وافق، في إطارها، على انسحاب إسرائيلي من كل غور الأردن في مقابل ضم الكتل الاستيطانية في معاليه ادوميم، وغوش عتسيون واريئيل. وتراجع عن ذلك في العام 2006، وقال إنه يعتزم الإبقاء على الكتل الاستيطانية الثلاث وعلى غور الأردن تحت سيطرة إسرائيلية. وفي إطار عمليات السيطرة على أراضي منطقة الأغوار، اتبّعت حكومات الاحتلال المتعاقبة سلسلة من الخطوات، بدءاً بنهب أملاك النازحين، وزيادة مساحات ما يسمى "أراضي

الدولة" في المنطقة لتصل إلى 53.4 % من المساحة، أي أربع أضعاف ما كانت عليه فعلياً قبل 1967، يضاف إليها 45.7% مناطق إطلاق نار عسكرية مغلقة. كما تم إغلاق 20 % كمحميات طبيعية يتداخل ثلثاها مع مناطق إطلاق النار، وبذلك تمكنت سلطات الاحتلال من السيطرة على 77.5% من أراضي المنطقة، خصصت 12% منها للمستوطنات، من ضمنها جميع الشواطئ الشمالية للبحر الميت. ووفق تقرير لمحافظة طوباس والأغوار الشمالية، تحتل المستوطنات والمجلس الإقليمي الاستيطاني مساحة 1,344,335 مليون دونم أي ما يعادل 83.4% من أراضي المنطقة المعنية و24% من مساحة الضفة و95% من أراضي المنطقة (ج) في الأغوار. كما تحتل "أراضي الدولة" 748,965 دونم، أي ما يعادل 48.7 % من أراضي الأغوار و14% من مساحة الضفة، و 55.5% من مساحة المنطقة (ج) في الأغوار، أما المناطق العسكرية المغلقة فتصل إلى 743,626 دونم ما يعادل 46.1% من مساحة الأغوار و13.3% من مساحة الضفة و52.6% من مساحة المنطقة (ج) وتقع 334,614 دونما ضمن ما يسمى محميات طبيعية ما يعادل 20.7% من الأغوار و 6% من الضفة و 23.6% من المنطقة (ج)، أما المناطق التي أغلقت بفعل الجدار العنصري فتصل إلى 2,505 دونم و 0.16% من مساحة الأغوار و 0.04% من مساحة الضفة و 0.20% من مساحة المنطقة (ج)، ليصبح المجموع الصافي 1,372,695 دونماً ما يعادل 85.17% من مساحة الأغوار وشمال البحر الميت و 24.5% من مساحة الضفة و 97% من مساحة المنطقة (ج) ليبقى الباقي الممزق وغير المتواصل والمحروم من الخدمات والموارد في يد الفلسطينيين في تجمعات معزولة تنازع على البقاء والصمود في وجه الجرافات الإسرائيلية. أما بخصوص عمليات الاستيطان، فقد أنشأ الاحتلال 36 مستوطنة تعود لفترة السبعينات من القرن الماضي، 9 منها على أراضي طوباس والأغوار الشمالية وأقدمها "جفاعوت"، و"بينيت" اللتان تضمان نحو 2353 مستوطناً فقط. أما باقي المستوطنات مثل "روتم" و"منجون" و"تيرونوت" و"روعي" و"شدمان" و"منجولا" فسكانها مجتمعة لا يتعدى 7302 وتحتوي 1359 كرافانا، فيما لا يزيد سكان التجمعات الفلسطينية في ابزيق والمالح وخربة الحمصة وكردلة وبردلة وخربة الراس الأحمر وعين البيضا والحديدية والفارسية والحمة والعقبة وغيرها، على 5130 نسمة، ما يعني وجود ثغرة ديمغرافية لصالح الجانب الصهيوني، تعود، بالأساس، إلى سياسات الاحتلال التعسفية التدميرية للقرى والتجمعات العربية الفلسطينية، ومنع البناء، والحرمان من إمكانات التخطيط التنموي، وحجب الموارد من مياه ومساحات زراعية،

ومنع الخدمات من ري وكهرباء، وغيرها مقابل الإغراءات والتسهيلات غير المحدودة المقدمة للمستوطنين. ويقول الكاتب والمحلل السياسي ومدير مركز مسارات **هاني المصري** في مقال له، إن "إسرائيل تخطط لرفع عدد المستوطنين إلى مليوني مستوطن خلال سنوات قليلة، فضلاً عن شقّ الطرق الالتفافية، وإقامة مختلف مرافق البنية التحتية، وتضييق الحياة على الفلسطينيين بكل الأشكال الممكنة لطردهم من أراضيهم، وتجميعهم في معازل منفصلة بعضها عن بعض في الأراضي المصنّفة (أ) و (ب)". ويعتبر هذا المخطط جزءاً من سياسة التغيير الديموغرافي التي يسعى الاحتلال الإسرائيلي لتطبيقها تمهيداً للسيطرة على مناطق الضفة الغربية والأغوار، وذلك عن طريق تهجير عشرات التجمّعات السكّانية التي يسكن فيها آلاف الفلسطينيين، والتي تنتشر في منطقة تبلغ مساحتها نحو 60% من مساحة الضفة الغربية، بحسب مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم". ويقول المركز إن الاحتلال يسعى "منذ عشرات السنين إلى تطبيق سياسة هدفها تهجير هذه التجمّعات عبْر خلق واقع معيشي يصعب تحمّله إلى حدّ اليأس منه، ومن ثم الدفع بهؤلاء الفلسطينيين إلى الرحيل عن منازلهم – وكأنما بمحض إرادتهم". وقد هَجَّر الاحتلال الإسرائيلي ما يزيد عن 50 ألفاً من سكان الأغوار منذ عام 1967، إضافة إلى تجمعات سكانية كاملة، بحجة إقامتهم في مناطق عسكرية.

ويستخدم الاحتلال الإسرائيلي بالإضافة إلى سياسة التهجير، سياسة هدم المنازل كوسيلة لتفريغها من المواطنين الفلسطينيين، إذ تشهد الأغوار الفلسطينية عمليات هدم متواصلة ومتكررة من قبل سلطات الاحتلال لتجمعات سكانية فلسطينية بشكل كلي وجزئي, كما حدث في خربتي الرأس الأحمر وعاطوف والفارسية؛ بهدف تهجير المواطنين وتشريدهم لتسهيل عمليات السيطرة على أراضي الأغوار بعد تطهيرها عرقياً. وهدم الاحتلال الإسرائيلي في الفترة ما بين 2006 و2017، 698 وحدة سكنيّة على الأقلّ في بلدات فلسطينية في منطقة الأغوار، إضافة إلى تعرض العديد من التجمعات السكانية لعمليات إخلاء متكررة بحجة التدريبات العسكرية وما يرافق ذلك من عمليات تدمير واستيلاء على ممتلكات المواطنين، وفق تقرير صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية. وفصلت قوات الاحتلال الأغوار بشكل كامل عن باقي مناطق الضفة خلال انتفاضة الأقصى عام 2000؛ لعرقلة وصول المواطنين الفلسطينيين من المزارعين والعمال، وأقامت حاجزي "الحمرا"،

و"تياسير" على مداخل الأغوار، لاستخدامهما في سياسة الإغلاق التي درجت على تطبيقها، والحؤول دون وصول منتجات الأغوار إلى الأسواق الفلسطينية.

مهما يكن من أمر، وبعيداً عن مزاعم ما يسمى "الأمن الإسرائيلي" الذي يمكن أن تؤمنه منطقة الأغوار التي تمتد على نحو 800 ألف دونم، وتضم 21 بلدة و 6.500 نسمة، والتي أعلن نتنياهو عن إقامة جدار أمني فيها تكريسا لتمسكه بما أسماه "مشروع ألون زائد"، في إشارة إلى مشروع يغئال ألون القائم على أساس استمرار السيطرة الإسرائيلية على هذه المنطقة، فإن المصلحة الإسرائيلية في غور الأردن تتجاوز قضية الأمن والحدود التي تحتل مركز الاهتمام الأول في كامل الإستراتيجية الإسرائيلية لمجمل معادلة الصراع في الشرق الأوسط، إلى استخدام هذه القضية كوسيلة التفافية لإخفاء الأطماع التوسعية في الأغوار الفلسطينية، وإلقاء القبض على السيادة والاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني، فضلا عن وضع الحواجز أمام اتصال الدولة الفلسطينية الموعودة بحدودها الشرقية مع الأردن خوفاً من أن يؤدي هذا الاتصال إلى تعزيز دور "الدولة الفلسطينية" ودور الكيان الأردني على حدٍّ سواء، و"ضبط" التدفق الفلسطيني إلى الدولة المنشودة والتحكم بالمعادلة الديموغرافية والموازنة الإسرائيلية لهذه المعادلة.

وسط ذلك كله، تحتل المكانة الاقتصادية لمنطقة الأغوار في أجندة الاحتلال موقعاً مركزياً، وتبدو المنافع التي تجنيها إسرائيل منها مبرراً كافياً لتمسكها بهذه المناطق المتميزة بطقسها وتربتها، حيث تتمتع بدرجة حرارة موسمية تتيح إنتاجاً مبكراً عالي النوعية والقدرة التنافسية لأصناف زراعية عديدة، إضافة إلى أن الموسم الصيفي الحار يوفر مناخا ملائما لزراعة النخيل. وعلى سبيل المثال فقد تم الاحتفال عام 2010 بزراعة النخلة رقم مليون في الأغوار مع ما يعنيه هذا من منافع اقتصادية إنتاجية تصديرية هائلة، وذلك بالإضافة إلى مشاتل الورود والخضراوات ومزارع الدواجن والأبقار وبرك زيت التماسيح وخيرات البحر الأحمر. وحسب تقرير لما يسمى "مجلس المستوطنات" للعام 2012 فقد ربحت المستوطنات من الأغوار نحو 650 مليون دولار، ويربح الاحتلال من الأغوار أكثر من كل صادرات السلطة الفلسطينية، وهو دفع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى القول بأن المصلحة الإسرائيلية في الأغوار "ليست أمنية بل اقتصادية"، لاسيما وأنها ستكون خزان الأمن الغذائي الفلسطيني في المستقبل، ومنطقة حاسمة في ميزان قدرات الدولة الوطنية

الفلسطينية المستقلة، وتعزيز مواجهتها للابتزاز السياسي الذي يمارس على الفلسطينيين راهناً، عبر البوابة الاقتصادية.

لقد ذكرت الحكومات الإسرائيلية سابقا أنها لن تحاول فرض سيطرتها على غور الأردن، الواقع بين الأردن وكيان الاحتلال، بينما ذكر كل من المرشحين الأساسيين للانتخابات الإسرائيلية زعيم الليكود نتنياهو وزعيم "أزرق أبيض" بيني غانتس أنهما يودان فرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن. فيما اعتبر وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي تعهد نتانياهو بضم غور الأردن بأنه "تصعيد خطير يدفع المنطقة برمتها نحو العنف وتأجيج الصراع". كما وصفت المسؤولة الكبيرة في منظمة التحرير الفلسطينية حنان عشراوي تعهد رئيس الحكومة نتانياهو بضم غور الأردن بأنه "انتهاك صارخ للقانون الدولي".

يعيش حالياً نحو 10 آلاف مستوطناً من أصل أكثر من 450 ألفا من مستوطني الضفة الغربية المحتلة، ضمن غور الأردن، بحسب أرقام الحكومة الإسرائيلية ومنظمات غير حكومية. كما يعيش هناك نحو 65 ألف فلسطيني، بما في ذلك سكان أريحا العشرون ألفاً، بحسب منظمة «بتسليم» الإسرائيلية المناهضة للاستيطان.

يعد الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية غير شرعي من وجهة نظر القانون الدولي. وبرغم ذلك، فقد غيرت الولايات المتحدة موقفها تجاه هذا الملف الحساس في تشرين الثاني العام الماضي، معتبرة أن المستوطنات لا تتعارض مع القانون الدولي. وتبسط إسرائيل سيطرتها بالفعل على جزء كبير من غور الأردن، لوقوعه ضمن المنطقة «ج» في الضفة الغربية، طبقاً لاتفاقات أوسلو التي تحدد منذ منتصف التسعينات العلاقة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وتمثل المنطقة «ج» نحو 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية. وقد أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي نفتالي بينت مؤخراً أن كل المنطقة «ج» إسرائيلية، وليس فقط غور الأردن.

2 – أهم المعلومات عن غور الأردن:

. تشكل منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت حوالى ثلث الضفة الغربية.

. غور الأردن أو وادي الأردن سهل خصيب تبلغ مساحته حوالى 400 كيلومتر مربع.

. يقع الغور على امتداد نهر الأردن، ويتراوح مستواه بين 200 وأكثر من 400م تحت سطح البحر، ليصل إلى البحر الميت.

. أكثر جهات العالم انخفاضا تحت مستوى سطح البحر.

. يشكل غور الأردن مع البحر الميت ووادى عربة أخدود وادي الأردن الذي يشكل جزءا من صدع البحر الميت والوادي المتصدع الكبير.

. تمر عبر غور الأردن المنطقة الحدودية الفاصلة بين المملكة الأردنية الهاشمية على الضفة الشرقية لنهر الأردن من ناحية والضفة الغربية المحتلة وإسرائيل من ناحية أخرى.

. احتلت إسرائيل الضفة الغربية، إلى جانب القدس الشرقية وغزة ومرتفعات الجولان السورية في حزيران عام 1967.

. يمثل مصير الضفة الغربية أحد أهم جوانب الصراع الإسرائيلى الفلسطيني.

. قامت إسرائيل ببناء حوالى 140 مستوطنة هناك وفي القدس الشرقية.

. يقع كثير من القرى الفلسطينية الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية المباشرة فى الجزء الشرقي من الضفة الغربية المحتلة عام 1967، المعروف باسم "غور الأردن".

– يتمتع غور الأردن بإمكانيات اقتصادية عالية، حيث إنه غني بالأراضى الزراعية الخصبة ومصادر المياه المتعددة.

. يسمي مواطنو غور الأردن منطقتهم "سلة الغذاء" لدولة فلسطين المستقبلية.

. منذ بداية الاحتلال اتبعت دولة الاحتلال سياسة منظمة لطرد المواطنين الفلسطينيين عنوة من غور الأردن وتدمير منازلهم بهدف إنشاء مستوطنات.

– منذ احتلال الغور عسكريًا من قبل إسرائيل، خاض الأردن العديد من المعارك الدبلوماسية لاستعادته.

. حاولت تل أبيب تقنين وضع غور الأردن، وسنت فى 2017، مشروع قانون لضم منطقة الأغوار الفلسطينية للسيادة الإسرائيلية وفرض القانون.

. منطقة غور الأردن تعد هدفا استراتيجيا لضمان أمن دولة الاحتلال.

– تقسم مناطق الأغوار بحسب اتفاقية أوسلو الموقعة عام 1993، إلى مناطق (أ) الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، وتبلغ مساحتها 85 كم2، (بنسبة 7.4%) من مساحة الأغوار الكلية، ومناطق(ب)، وهي منطقة تقاسم مشترك بين السلطة وإسرائيل، ومساحتها 50 كم2، (بنسبة 4.3%) من المساحة الكلية للأغوار؛

ومناطق (ج) وتخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، ومساحتها 1155 كلم، وتشكل الغالبية العظمى من منطقة الأغوار (بنسبة 88.3%)، وفق البيانات الرسمية.

– يعيش في الأغوار أكثر من 65 ألف فلسطيني، وتضم 27 تجمعاً سكانياً ثابتاً على مساحة 10 آلاف دونم، وعشرات التجمعات الرعوية والبدوية، وتتبع إدارياً لثلاث محافظات هي: محافظة طوباس (الأغوار الشمالية) بواقع 11 تجمعاً، ومحافظة نابلس (الأغوار الوسطى) وتشمل 4 تجمعات، ومحافظة أريحا (الأغوار الجنوبية) وتحتوي على 12 تجمعاً.

– أظهر البروفيسور إفرايم عنبار رئيس معهد القدس للاستراتيجية والأمن (JISS) في مقاله بصحيفة "إسرائيل هيوم" أهمية غور الأردن لإسرائيل قائلاً "في حال أرادت إسرائيل الحفاظ على حدودها التي يمكنها الدفاع عنها في منطقة الأغوار، أعتقد أن عليها أيضاً أن تبدي اهتماماً بالتحكم والسيطرة على الطريق إليها من خلال الحفاظ على القدس الموحدة ومستوطنة معاليه أدوميم وهو المحور الغربي الشرقي الذي يتميز عن غيره باحتوائه على أغلبية يهودية وهو آمن لنقل القوات أيضاً من منطقة السهل الساحلي إلى الأغوار في حال تقرر إعلان حالة طوارئ على سبيل المثال وفي الحالات التي يتطلب فيها نقل القوات".

3- تاريخ وجغرافيا غور الأردن:

تستند حركة الاستيطان في العقلية الإسرائيلية إلى الرواية التوراتية، وذرائع أمنيّة، ولذلك تسيطر إسرائيل على مناطق استراتيجية من فلسطين، وخاصة تلك التي تشكل حدودها مع الدول المجاورة، بالإضافة إلى اختيارها قمم الجبال والتلال كمواقع للمستوطنات، للإشراف على الطرق التي تؤدي إلى عمق إسرائيل وتعزيز قدراتها الدفاعية، فمن يعش في فلسطين ويرى الأماكن التي تنتقيها إسرائيل لبناء المستوطنات، يدرك تركيزها على المواقع الاستراتيجية. ولطالما اعتبرت إسرائيل منطقة الأغوار الفلسطينية حدودها الأمنية التي لن تتنازل عنها في أية تسوية سياسية مستقبلية مع الفلسطينيين وسعت دائما إلى تبرير المخططات الاستيطانية في المنطقة على أنها تخدم أهدافها الأمنية الاستراتيجية وذلك في محاولة للتغطية على أعمالها التوسعية الاستيطانية الغير قانونية التي تسعى من خلالها للسيطرة على الأراضي وتهجير السكان الأصليين.

تبدأ منطقة غور الأردن من بداية بحر الجليل في الشمال وحتى نهاية مساره في البحر الميت، بينما يقع الجزء الذي تتولى إسرائيل السيطرة عليه بين البحر الميت وحتى نهايته داخل الضفة الغربية. وقد فرضت إسرائيل سيطرتها على الضفة الغربية في حرب عام 1967، في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي. ويعيش 400 ألف شخص في مستوطنات الضفة الغربية وما لا يقل عن 200 ألف مستوطن في القدس الشرقية وسط 2.7 مليون فلسطيني. وعقب سيطرة إسرائيل على وادي الأردن منذ 1967، انخفض التعداد السكاني من 60 ألف نسمة إلى 5 آلاف بحلول عام 1971، وقد شهد الوادي خلال السبعينيات، طرقا وقرى جديدة.

تغطي منطقة غور الأردن وشمالي البحر الميت ما يقارب 30 في المئة من مساحة الضفة الغربية ويسكن في المنطقة حاليا نحو 65 ألف فلسطيني ونحو 11 ألف مستوطن، بحسب مركز معلومات "بتسليم" الإسرائيلي. وبينما يتفق نتنياهو وغانتس على أهمية غور الأردن من الناحية الاستراتيجية، يرى آخرون عدم وجود أهمية للمنطقة من الناحية العسكرية لتغير طبيعة الحروب والأسلحة مع مرور الزمن، وفقا لمركز أبحاث "السلام والأمن الإسرائيلي" المتخصص في الدراسات العسكرية. وأشارت دراسة للمركز إلى أن منطقة غور الأردن لا توفر العمق الاستراتيجي المطلوب، بينما على إسرائيل أن تطور خيارات لا تعتمد على الانتشار البري لمواجهة التهديدات المستجدة، خصوصا وأن مساحة الوادي ضيقة، فعرضها شمالا لا يتجاوز 40 كيلومترا. وقلل المركز من أهمية منطقة غور الأردن، نظرا لتطور مدى الصواريخ والقذائف الحالي، والذي يجعل كامل أراضي إسرائيل عرضة للتهديد الصاروخي. ويرى المركز في تقريره أن تضاريس منطقة غور الأردن تعد عبئاً على أي قوة عسكرية منتشرة هناك، حيث ستكون عرضة للنيران من جهتي الغرب والشرق. وخلص التقرير إلى أن الأهمية الوحيدة للخط القائم على نهر الأردن لا تتعدى السيطرة على الحدود وضبط الأمن. لكن يرى مركز القدس الإسرائيلي للشؤون العامة، أن الوجود الإسرائيلي على الحدود الشرقية للضفة الغربية، بالتحديد في غور الأردن، قد منع عمليات التهريب وتسلل القوات المعادية، والتي كان من شأنها أن تحول الضفة الغربية إلى ساحة حرب. ويوضح المركز أنه من أجل أن يتقدم جيش بري معاد باتجاه غرب غور الأردن، فإنه يحتاج إلى شق طريقه من خلال خمسة ممرات جبلية، يمكن الدفاع عنها بسهولة، حتى ولو بقوات بسيطة من الجيش الإسرائيلي.

تعتبر منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت احتياطي الأرض الأكبر للتطوير في الضفة الغربية. مساحة المنطقة 1,6 مليون دونم، وهي تُشكل28,8% من مساحة الضفة الغربية. يعيش في المنطقة 65 ألف فلسطيني في 29 بلدة، وطبقا للتقديرات هناك حوالي 15 ألف فلسطيني آخر يعيشون في عشرات التجمعات البدوية الصغيرة. كذلك يوجد في المنطقة حوالي 9,400 مستوطن في 37 مستوطنة (بما في ذلك سبع بؤر استيطانية).

لقد اتبعت إسرائيل في غور الأردن وشمالي البحر الميت سياسة تقوم على استغلال الموارد في المنطقة بصورة مكثفة وبأحجام تفوق كثيرا باقي مناطق الضفة الغربية والتي تجسد نواياها: الضم الفعلي لغور الأردن وشمال البحر الميت لما يسمى دولة إسرائيل التي سيطرت على معظم أراضي المنطقة بوسائل مختلفة:

جرى نهب آلاف الدونمات من النازحين الفلسطينيين التي استعملت لإقامة المستوطنات الأولى في المنطقة، بدءا من العام 1968 وعلى امتداد سنوات السبعين وما بعدها. وهذا خلافا لتعليمات الحاكم العسكري. وزادت إسرائيل من خلال ألاعيب قانونية مساحات ما يسمى "أراضي الدولة" وهي تشمل اليوم 53,4% من مساحة المنطقة، أي أربعة أضعاف حجمها قبل العام 1967. وأعلنت إسرائيل عن 45,7% من المناطق بأنها مناطق اطلاق نار، رغم ان هذه المناطق تقع قرب طرق رئيسية، قرب مناطق مبنية ومعبدة في المستوطنات أو أنها تشمل ا مناطق معبدة التابعة المستوطنات. كما تم إغلاق حوالي 20% من الاراضي في المنطقة بواسطة تعريفها كمحميات طبيعية، رغم أن القليل منها تم تطويره وإعداده للزوار. ان 3/2 من مساحة المحميات الطبيعية يطابق مساحة مناطق اطلاق النار. بالإضافة إلى ذلك، فقد استولت إسرائيل على مناطق في شمالي الأغوار لغرض الجدار الفاصل وأقامت 64 حقلا ملغما على مقربة من مسار نهر الأردن، والتي وفقا لادعاء الجيش لا حاجة لها لأغراض عسكرية.

لقد سيطرت إسرائيل من خلال هذه الوسائل على 77,5% من أراضي المنطقة كما تمنع الفلسطينيين من البناء، المكوث أو استعمالها. 12% من الأراضي خصصت للمستوطنات، وبضمن هذا جميع الشواطئ الشمالية للبحر الميت. هذه السياسة تقطع التواصل الفلسطيني وهي تعزل البلدات الفلسطينية في المنطقة. وخلال العامين الأخيرين هدمت الإدارة المدنية المرة تلو الأخرى مباني في التجمعات البدوية في هذه المناطق، رغم أن بعضها أُقيم قبل العام 1967.

من جهة أخرى أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أن الفلسطينيين في غور الأردن الذين سيكونون تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية لن يحصلوا على جنسيتها بعد فرض تل أبيب سيادتها على تلك المنطقة. وأوضح في مقابلة أجرتها معه صحيفة "يسرائيل هيوم" أن تلك المناطق السكنية الفلسطينية التي يتراوح عدد سكانها بحسب مختلف التقديرات بين 50 و65 ألف فلسطيني ستبقى "جيوبا فلسطينية" تحت الحكم الفلسطيني لكن تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية.

وأكد رئيس الحكومة أن إسرائيل لا تنوي ضم مدينة أريحا الفلسطينية التي يبلغ عدد سكانها حوالي 20 ألفا، وتابع: "هناك مجموعة أو مجموعتان من المناطق السكنية الفلسطينية التي لا يتعين فرض السيادة عليها، وسيبقى سكانها رعايا فلسطينيين، لكن السيطرة الأمنية الإسرائيلية الشاملة ستطبق هناك". وفي مقابلة أخرى أجرتها معه صحيفة "ماكور ريشون" اليمينية، صرح نتنياهو بأن عملية رسم خرائط الضم مستمرة، على أساس خريطة مفاهيمية نشرتها ادارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، معربا عن التزامه بتوسيع سيادة إسرائيل على أجزاء من الضفة الغربية في شهر تموز 2021 . وأشار نتنياهو إلى أن إعلان الضم لن يتضمن كلمة بشأن موافقة إسرائيل على قيام دولة فلسطينية مستقبلية "كما يخشى البعض من اليمين"، معتبرا أن هذه "قضية منفصلة".

4 – الضم الزاحف:

انتشر إعلاميًا وأكاديميًا استخدام مصطلح "الضم الزاحف" لوصف الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل من أجل بسط قوانينها على مناطق بالضفة الغربية، خاصة مناطق (ج) التي تقدّر مساحتها بنحو 42% من مساحة الضفة. ويبلغ عدد المستوطنات فيها 242 مستوطنة، منها 100 بؤرة استيطانية، (البؤر: مستوطنات غير معترف بها رسميًا بموجب القانون الإسرائيلي مع أنها كثيرًا ما تُنشأ بقدر من الدعم الحكومي) ويسكنها 600 ألف مستوطن بحسب مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة (بتسيلم). وعلى الرغم من إعلان الحكومة الإسرائيلية في أكثر من مناسبة التزامها بحل الدولتين كحل نهائي مع الفلسطينيين، إلا أن ممارساتها على الأرض تختلف كليًّا عن تلك التصريحات الجوفاء، كما أنها لم تحدد قط ما تقصده بحل الدولتين، أو حتى حدود دولة إسرائيل الدائمة.

لقد تمّ منذ أواخر العام 2015 تقديم 22 مشروع قانون، تدعو إلى فرض السيادة الاسرائيلية الكلية أو الجزئية على المستوطنات، والمناطق المسماه (ج) من قِبَلْ أحزاب اليمين، سبقها مشاريع استيطانية إستراتيجية عدة منذ بداية الاحتلال، تقوم على ضم أجزاء من الضفة الغربية، مثل: مشروع آلون، ومشروع غاليلي، ومشروع فوخمان. واتُّخِذَتْ قرارات وإجراءات عدة من قِبَلْ حكومة الاحتلال تشير إلى فرضها تدريجيًا للسيادة على أجزاء من الضفة، عبر قرارات حكومية، وتشريعات برلمانية. ويعتبر حزب (البيت اليهودي) الأكثر مبادرةً للتسريع بتطبيق الضم، مدعومًا بالطبع من بقية أحزاب الائتلاف الحاكم. وعلى سبيل المثال، أُقرّ "قانون التسوية" في الكنيست، بالقراءتين الثانية والثالثة، بتاريخ 66/2/2017، وهو قانون يهدف إلى تسوية التوطين الإسرائيلي في الضفة الغربية "يهودا والسامرة" وتعزيزه. وبحسب دراسة لمعهد أبحاث الأمن القومي الاسرائيلي، فإن "تطبيق القانون الإسرائيلي هو فرض للسيادة، وفرض السيادة يعني ضم".

في هذا السياق أيضاً، أقرت اللجنة الوزارية للتشريع، بتاريخ 25/2/2018، مشروع قانون تقدمت به إيليت شاكيد، وزيرة العدل (عن البيت اليهودي)، يقود إلى توسيع نطاق صلاحيات المحاكم المدنية الإسرائيلية على مناطق (ج) بالضفة الغربية، مع تقليص لصلاحيات محكمة العدل العليا التي كبحت جماح بعض الإجراءات الاستيطانية أحيانًا، وذلك هدف حيوي للأحزاب اليمينية والمستوطنين. كما أقرّ الكنيست في جلسته بتاريخ 12/2/2018، بالقراءتين الثانية والثالثة، ما سميّ بقانون "جامعة أريئيل"، الذي يهدف إلى تطبيق القانون الإسرائيلي على مؤسسات التعليم العالي المقامة على المستوطنات بالكامل. وقد حذر بعض الأكاديميين الإسرائيليين من أن هذا القانون يمكن أن يضر بوضع نظام التعليم العالي الإسرائيلي وتوسيع المقاطعة الدولية ضد إسرائيل. وتؤيد أحزاب اليمين الإسرائيلية، خاصة تلك المشكِّلة للحكومة، سياسة الضم، بل تقوم بتقديم مشاريع قوانين بأعداد غير مسبوقة، فيما يبدو استغلالًا لتركيبة الكنيست الحالية، وتأييد واشنطن لكل الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل على الأرض. فيما يعارض أفيخاي مندلبليت، المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، غالبية هذه القوانين، وخاصة قانون التسوية، إلا أنه عاد وأجاز في رأي قانوني، أنه يمكن استخدام الأرض الفلسطينية الخاصة من أجل "مصلحة الجمهور

5 – نتنياهو والضم:

مما لا شك فيه أن شهوة البقاء في السلطة وتحقيق إرث نتنياهو السياسي كما يراه البعض هي التي دفعته لخوض معارك انتخابية مع نظيره غانتس، حيث أُجريت ثلاث دورات انتخابية وتم حل الكنيست مرتين إلى أن استطاع بعد تقديمه عدة تنازلات لسلفة غانتس أن يثنيه عن وعوده ويتخلى عنها، وهو ما قاد إلى شكل

الحكومة الحالي والتي منحت نتنياهو فترة رئاسية لمدة 18 شهرًا. ولقد كان هدف نتنياهو من إجراء ثلاث انتخابات في غضون عامٍ واحد هو الحصول على أغلبية في الكنيست تُمكِّنه من تشكيل حكومة تقتصر على معسكره، وذلك لسَنِّ قوانين تضمن له حصانةً من أجل منع تقديمه للمحاكمة. وقد جعل تطبيق السيادة الإسرائيلية على أجزاء من الضفة الغربية ركنًا أساسيًا من أركان سياسة حكومته الجديدة، وهو بذلك يعود مجددا لتأكيد ما ردده في خطابه أمام الكنيست في 16- أيار 2011، حينها أعلن عن سعيه ضم جزء من المستوطنات في إطار اتفاق يجري التفاوض بشأنه مع الفلسطينيين، في الإشارة إلى المستوطنات المتاخمة للمناطق الحضرية الإسرائيلية والواقعة ضمن الجدار الأمني الذي تعيش فيه أغلبية كبيرة من المستوطنين. لكن يبدو اليوم أن نوايا نتنياهو توسعت إلى أكثر من ضم أجزاء صغيرة وصولًا لإعلانه فرض السيادة والقانون الإسرائيليين على غور الأردن، فسابقًا كان يخشى أن مثل هذا القرار قد يجعل من المستحيل فصل الإسرائيليين عن الفلسطينيين وبالتالي تحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، تتعارض مع فكرة الدولة اليهودية، بيد أن اتخاذ إجراءات أحادية باستراتيجية فرض واقع سيادي جديد يقضي ربما بحسب وجهة نظره إلى ضم مستوطنات وفرض سيادة عليها من دون سكانها الأصليين والذين قد يكون مصيرهم مجهولاً في حال تم تهجيرهم إلى الأردن. ويتسلح نتنياهو بفائض من الجرأة من خلال اعتماده على خطة الرئيس الاميركي السابق ترامب ونيل دعمه في ظل نظرية المنافع المشتركة فحتى الأخير والذي يعاني من أزمات داخلية عاصفة استند في حملاته الانتخابية على نيل أصوات الإنجيليين البروتستانت واليهود الذين يشكلون قاعدة انتخابية كبيرة له داخل أمريكا.

6 – الاهمية الاستراتيجية لضم الغور:

النظرة إلى غور الأدن لخصتها دراسة إسرائيلية أطلقها "معهد القدس للشؤون العامة" في شباط العام الماضي، إذ وضعت أربعة معايير استراتيجية تعطي المنطقة أهميتها الاستثنائية، أولها اعتبار الغور حاجزاً أمنياً أمام الجبهة الشرقية. ثانيها الرغبة الإسرائيلية في استثمار المنطقة اقتصادياً عبر إنشاء مشاريع سياحية وصناعية وزراعية. وثالثها السيطرة على الأحواض المائية الجوفية في المنطقة. وأخيراً تأكيد الفصل الجغرافي بين فلسطينيي الضفة الغربية وفلسطينيي الأردن. بالتالي فان تنفيذ نتنياهو لوعوده وإعلان ضم غور الأردن

لإسرائيل، فهذا يعني ببساطة إلغاء فكرة وجود دولة فلسطينية من الأساس، حيث إن غور الأردن يمثل الحدود الشرقية للدولة التي يفترض إقامتها بموجب اتفاقيات السلام، كما أن مدينة أريحا التي تعتبر مركزاً للسلطة الفلسطينية ستصبح بيد إسرائيل، وبضم تلك المنطقة التي تمثل ثلث الضفة الغربية، وضم المستوطنات الأخرى، يعني أن أي دولة فلسطينية في المستقبل لن تكون سوى جيوب منعزلة ومطوقة من الأراضي داخل إسرائيل.وهذا الطرح، من المؤكد أنه سيقضي تماماً على فكرة التوصل لحل سياسي للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين ومن ثم دخول الصراع مرحلة جديدة لا أحد يمكنه التنبؤ بطبيعتها ولا نتائجها. ولطالما حذرت عمّان من محاولات إسرائيل لجعل الأردن "وطناً بديلاً" للفلسطينيين، وخطة نتنياهو تأتي لتعزز هذا القلق وتغيّر الدينامية الداخلية في المملكة، وتشكّل مصدراً للتوتر عبر الحدود. الضغط المحلي على الملك عبد الله الثاني سيزداد عند دخول خطط الضم حيز التنفيذ. وقد اصدرت كتلة "الإصلاح" النيابية بياناً حثّت فيه الحكومة الأردنية على تبني خطة طوارئ تتضمن إلغاء معاهدة السلام وصفقات استيراد الغاز الإسرائيلي التي كانت قد أثارت احتجاجات في الأردن خلال الفترة الماضية. وهذا الضغط الداخلي سيزداد إذا لم يعط الملك انطباعاً باتخاذ إجراءات دبلوماسية كافية ضدّ إسرائيل إذا مضت بخطط الضم.

الملك عبد الله الثاني وصف معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على النحو الآتي: "إنه سلام بارد، وعلاقتنا تزداد برودة". بعد أكثر من عشر سنوات، الأمور ليست في أفضل حالاتها. معاهدة السلام التي وُقعت عام 1994 رسمت جزءاً من الحدود الأردنية مع الأراضي المحتلة على طول نهري الأردن واليرموك، وأنشأت منطقة وادي الأردن "كحدود إدارية" أو منطقة عازلة بين الأردن والفلسطينيين في الضفة الغربية. الا ان خطة نتنياهو تُلغي هذه "الحدود الإدارية" وتدخلها ضمن "الحدود الإسرائيلية"، وبالتالي تنتهك البند الوارد في المعاهدة الذي يقضي باجتماع لجنة الحدود المشتركة لتعديل هذا الخط الحدودي. لكن هناك غموض أصلاً في نصّ المعاهدة حول مصير هذه الحدود الإدارية عند القول: "هذا الخط هو الحدود الإدارية بين الأردن والأراضي التي خضعت لسيطرة الحكومة العسكرية الإسرائيلية في عام 1967. أي معاملة لهذا الخط يجب ألا يمس بوضع المنطقة". والصياغة لا تعترف صراحة بغور الأردن كأرض فلسطينية، وبالتالي تركت الباب مفتوحاً لضم محتمل.

من ناحية اخرى حذّر الأستاذ خليل تفكجي– مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية في القدس من مخاطر المخطط الإسرائيلي لضم نحو 40% من مساحة الضفة الغربية بما فيها غور الأردن، بما يشكله ذلك من إنهاء أي فرصة لقيام الدولة الفلسطينية ضمن مخطط إسرائيلي للسيطرة على كامل الأراضي الفلسطينية وتهجير سكانها، وتهديد الأردن عبر تنفيذ مخطط للتهجير الناعم للفلسطينيين بشكل تدريجي عبر ممارسات التضييق عليهم، ودون اللجوء للتهجير العلني ولعمليات ترانسفير بشكل مباشر، مؤكداً السعي الإسرائيلي للسيطرة على أكبر مساحة من أراضي الضفة الغربية دون سكانها الفلسطينيين.

واستعرض الأستاذ تفكجي عدداً من الخرائط المتعلقة بالضفة الغربية ضمن الرؤية الإسرائيلية والرؤية الأمريكية المنبثقة عن الفكر الإسرائيلي بشكل أساس، مؤكداً أن الخارطة التي عرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول "صفقة القرن" كانت مكونة من مجموعة مشاريع إسرائيلية وخرائط رسمت برؤية إسرائيلية، ومنها مشروع ألون عام 1970، ثم مشروع شارون مطلع الثمانينيات الذي تضمن تقسيم الضفة الغربية بشكل طولي وشكل عرضي بما يقسم التجمعات الفلسطينية على شكل كانتونات محاطة بالسيطرة الإسرائيلية، ومنع الدخول إليها والخروج منها دون تصريح إسرائيلي، فيما تضمن مشروع ليبرمان عمليات تبادل سكاني بين المستوطنات الإسرائيلية مع سكان المناطق العربية في الأراضي المحتلة عام 1948 لمعالجة الهاجس الديمغرافي لدى الجانب الإسرائيلي.

وأشار تكفجي إلى تمسك الجانب الإسرائيلي بضمّ منطقة غور الأردن والذي لا يقتصر على المنطقة المنخفضة من منطقة بيسان حتى البحر الميت بعرض 5 كم وطول 20 كم، وإنما تشمل خطة الضمّ الجبال المشرفة على غور الأردن نظراً لأهميتها الأمنية والاستراتيجية بالنسبة للجبهة الشرقية، ما يشمل 27% من الضفة الغربية، مؤكداً أن الجانب الإسرائيلي يواصل الترويج لمزاعم عن ضبط أسلحة مهربة عبر الحدود مع الأردن لتبرير رفض أي سيطرة أمنية غير إسرائيلية على هذه الحدود، فضلاً عن الأسباب اقتصادية، حيث تستفيد إسرائيل حوالي 850 مليون دولار من المناطق الزراعية في غور الأردن، والتي يسكنها 5 آلاف فلسطيني و11 ألف مستوطن، كما تتضمن نسبة كبيرة من مصادر المياه، بالإضافة إلى السعي الإسرائيلي للسيطرة على الموارد الطبيعية والسياحة العلاجية في منطقة البحر الميت. واستعرض تفكجي عدة سيناريوهات للضمّ، منها سيناريو التأجيل نتيجة ضغوط عربية وأمريكية وأوروبية وخلافات بين الأحزاب الإسرائيلية خشية

تداعياتها على العلاقات الدبلوماسية والتطبيع، فيما يتناول السيناريو الثاني مشروع ضمّ القدس الكبرى التي تضم 10% من مساحة الضفة الغربية بحيث تصل إلى الأغوار، وهذا المشروع محلّ إجماع لدى الأحزاب الإسرائيلية بحيث يتم ضمّ المستوطنات الكبرى المحيطة بالقدس وإدخال 150 ألف مستوطن إلى داخل حدود القدس وإخراج 150 ألف فلسطيني من حدود القدس، وتعمل إسرائيل حالياً على استكمال البنية التحتية لهذا المشروع. ويتضمن السيناريو الثالث ضمّ الكتل الاستيطانية داخل الضفة الغربية التي تشكل 10% من مساحة الضفة الغربية، وهو ما نوقش سابقاً مع السلطة الفلسطينية ضمن مبدأ تبادل الأراضي، فيما يتضمن السيناريو الرابع تنفيذ الخارطة التي أُعلنت عبر "صفقة القرن"، والتي تشمل عمليات تبادل أراضٍ ضمن الضفة الغربية.
وأكد تفكجي أن التحدي الأساسي لإسرائيل أمام تنفيذ مخطط الضمّ هو الموقف الأردني الذي يرى في هذا المخطط تهديداً مباشراً لأمنه القومي من خلال ضمّ نحو 40% من الضفة الغربية وغور الأردن بما يعني أن الحدود المشتركة ستصبح 420 كم من الجهة الفلسطينية وحدها، مع مخاطر تهجير نحو 110 آلاف فلسطيني من المناطق المشمولة بقرار الضمّ بشكل تدريجي بعدم منحهم الجنسية الإسرائيلية أو الإقامة الدائمة، وإنما معاملتهم كجالية فلسطينية تسكن في الأراضي الإسرائيلية بحركة ونشاط محدود، مما يعني عملية تهجير بطيء لهؤلاء السكان.وأكد تفكجي ضرورة أن تكون لدى السلطة الفلسطينية استراتيجية متعلقة بتنمية غور الأردن في مختلف المجالات، ودعم صمود سكان الغور وعدم تركه للأطماع الصهيونية، محذراً من المخططات الإسرائيلية لتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى مناطق إدارية مستقلة عن بعضها يتم إدارتها عبر مسؤولين فلسطينيين (مخاتير) لكن تحت سيطرة إسرائيلية كاملة، كما أكّد على ضرورة وجود تنسيق بين القيادتَين الأردنية والفلسطينية لمواجهة هذه الإجراءات والحيلولة دون تنفيذها.

7 – السيطرة على مصادر المياه:

ما يُميّز منطقة الأغوار هو وفرة المياه، لذلك حفرت "إسرائيل" على مرّ السنين العديد من الآبار في مخالفة صريحة للقانون الدولي، وضخّت منها حوالي 33.9 مليون متر مكعب إلى غور الأردن، وتعتبر هذه الكميات ضئيلة إذا ما تمت مقارنتها بالكميات المشتركة التي تمنع "إسرائيل" الفلسطينيين من الوصول إليها. أمّا على المستوى الديموغرافي، فتعتبر أريحا أكبر مدينة فلسطينية، وتضم قرى عدّة منها: بردلة، وعين البيضا،

وزبيدات، ومرج نعجة، وفصايل، وعوجا، وجفيلتك، إضافة للكثير من التجمعات الفلسطينية، إذ يسكن المنطقة C أو ج حوالي 15 ألف فلسطيني، وذلك لا يشمل سكان أريحا. (تشير التقديرات إلى أن هناك 47 ألف يسكنون منطقة الأغوار). ويوجد في منطقة الأغوار مجلسان استيطانيان: مجلس "معاليه إفرايم" المحلي والمجلس الإقليمي غور الأردن، وتبلغ مساحة مجلس غور الأردن الإقليمي 840 ألف دونم، بينما "معاليه إفرايم" هي مستوطنة تضم 1800 شخص.

تجعل الأراضي الخصبة والمناخ الجيّد من الأغوار المكان الأمثل لزراعة شتى أنواع المزروعات التي تُصدّر إلى الخارج، ما يُساهم في تحصيل أرباح وعوائد مالية للخزينة الإسرائيلية، ومن أبرز هذه المزروعات: التمور التي يصدّر منها 80%، والعنب الذي يصدّر 70%، والفلفل الذي يصدّر 40%، كما تسيطر الأراضي الزراعية الإسرائيلية في الأغوار على 35 ألف دونم، وتقدّر الأرباح التي يجنيها قطاع الزراعة من الأغوار بحوالي 500 مليون شيكل.

تحتوي المنطقة الجنوبية من الغور على 91 بئرا؛ والوسطى على 68 بئرا؛ أما الشمالية فتحتوي على 10 آبار. و60% من الآبار حُفِرَت في العهد الأردني؛ وكثير منها يمنع الاحتلال تجديدها ضمن سياسة التضييق على السكان. وتنتج الأغوار 50% من إجمالي المساحات الزراعية في الضفة الغربية؛ و60% من إجمالي ناتج الخضار. وبحسب إحصاءات عام 2015، تنتج أراضي الأغوار نحو 50% من إجمالي المساحات الزراعية في الضفة الغربية و60% من إجمالي الخضراوات و40% من الحمضيات و100% من التمور والموز، ما يعني أن وزنها يتعدى الأهمية الجغرافية، فهي تمثل السلة الغذائية للأراضي المحتلة، لكن سياسات الاحتلال حولتها إلى منطقة صحراوية عسكرية مغلقة تحت حجج وذرائع أمنية واهية. كما تحتوي منطقة الأغوار الجنوبية على 91 بئرًا، والأغوار الوسطى على 68 بئرًا، أما الأغوار الشمالية فتحتوي على 10 آبار. وحفرت 60% من هذه الآبار في العهد الأردني، وسيطرت دولة الاحتلال "إسرائيل" على معظمها. إذ تُعرف الأغوار التي وصفها الرئيس الراحل ياسر عرفات بـ"بيدر فلسطين"، بخصوبة أرضها ووفرة منتجاتها الزراعية، فهي تتميز بمناخ وتربة مميزة وثروة مائية وفيرة، وذلك ما دفع "إسرائيل" إلى وضع يدها بالكامل على المنطقة وتوسيع عمليات الاستيطان التي لا تنتهي، وليس كما تزعم لأسباب أمنية. وبالتالي من المحتمل أن يؤدي قرار الضم إلى تهديد علاقات السلام بين "إسرائيل" والمملكة الهاشمية، ولا سيما أن الأراضي أردنية الأصل،

فلقد كانت تحت حكم الأردن قبل عام الـ67، مما قد يثير بعض التوترات بين الحكومتين. وينحدر مستوى استهلاك المياه للفرد في معظم المجتمعات الرعوية إلى 20 لترا يوميا، أي أقل من المعدل العام الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية البالغ 100 لتر يومياً، فيما يصل استهلاك المستوطن الإسرائيلي إلى 300 لتر يومياً. بالتالي إنّ الحصول على مخزون مياه الضفة الغربية وغور الأردن، أضحى يشكّل بالنسبة لإسرائيل مادة جيوستراتيجية بإمتياز. ولعلّ الهاجس الإسرائيلي من تكرار ما حصل سنة 1985 حين استدعى حالة من الطوارىء في الكيان الإسرائيلي، حين وصل معدّل بحيرة طبريا الى أدنى مستوى ما أدىّ إلى إستنزاف في المخزون الإستراتيجي المائي الإسرائيلي حينها. وهو ما جعل "توماس ناف" يستخلص الوضع بأن "إسرائيل ستسعى بحزم للسيطرة على المياه أينما وُجدت" باعتبارها تحتاج (بحسب الإحصاء) إلى 2000 مليون متر مكعب تقريباً سنوياً. وبالمختصر، سيلجأ رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو الى شتّى الوسائل العسكرية لضم وإحتلال أجزاء كبيرة من الضفة وغور الأردن لضمان تلك المادة الحيوية (المياه) مهما كلّف الأمر. من هنا نفهم سلوك الأطماع الإسرائيلية لتلك المناطق وحاجتها المستقبلية الى المياه فضلاً عن أنّ الحروب الإسرائيلية في الحصول على مصادر المياه ستفوق ربما أهميتها في المستقبل مادة النفط ، حيث ستضمن لإسرائيل ضمان وجودها الثابت في فلسطين كما اعترف بن غوريون بإحدى مذكراته بأن " أساس الصراع مع العرب في المستقبل سيكون على المياه وعلى ضوء نتيجته يتوقف مصير الكيان اليهودي وقوته".

يمتد غور الأردن من جنوب بحيرة طبرية وصولا إلى شمال البحر الميت، وهي تعد منطقة إستراتيجية على صعيد الانتاج الزراعي والمخزون المائي. وفي السياق تقول منظمة بتسليم إنّ 56% من السهل تقتصر على الاستخدام العسكري، ولا يمكن للفلسطينيين الوصول إلى 85% من أراضيه. وبحسب أرقام الاتحاد الأوروبي، فإنّ غالبية عمليات الهدم التي قامت بها إسرائيل منذ 2009 كانت في غور الأردن (هدم 2,403 مبان لفلسطينيين).

لقد سيطرت إسرائيل على معظم مصادر المياه في المنطقة وهي تخصصها للاستعمال الحصري تقريبا ليهود المستوطنات. ومعظم عمليات التنقيب عن المياه في مناطق الضفة الغربية، 28 من بين 42، تتم في غور الأردن. وتستخرج إسرائيل من عمليات التنقيب المذكورة حوالي 32 مليون متر مكعب سنويا، معظمها

مخصص للاستعمال من قبل المستوطنات. وتصل مخصصات المياه لصالح 9,400 مستوطن في المنطقة الناتجة من عمليات التنقيب عن المياه، من نهر الأردن، المياه العادمة، ومن مجمعات المياه الاصطناعية إلى حوالي 45 مليون متر مكعب سنويا. هذا التخصيص يتيح للمستوطنين تطوير الزراعة بصورة مكثفة، على مدار فصول السنة، والمخصصة معظم منتوجاتها للتصدير. وكمية المياه المخصصة للمستوطنات تساوي من حيث الحجم حوالي ثلث كمية المياه المتوفرة لحوالي 2,5 مليون فلسطيني من سكان الضفة الغربية. والسيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه في المنطقة أدت إلى جفاف جزء من الآبار الفلسطينية وتقليص كميات المياه التي يمكن استخراجها من أبار أخرى وينابيع في المنطقة. مجموع كميات المياه التي استخرجها الفلسطينيون في المنطقة في العام 2008 يصل إلى 31 مليون متر مكعب فقط، وهي كمية تقل بـ44% من الكمية التي استخرجها الفلسطينيون في المنطقة قبل "اتفاقية اوسلو" في العام 1995. بسبب نقص المياه يضطر الفلسطينيون إلى ترك الأراضي الزراعية التي كانوا يزرعونها في الماضي والانتقال إلى زراعة ذات ارباح اقل. ونسبة استغلال الأراضي الزراعية في منطقة أريحا أقل مقارنة مع باقي المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية– 4,7% مقابل 25% بالمعدل.

إن سيطرة إسرائيل على معظم أراضي المنطقة يحول دون التوزيع المتساوي لموارد المياه بين البلدات الفلسطينية المختلفة أو نقل المياه إلى بلدات فلسطينية خارج المنطقة، وفي التجمعات البدوية في المنطقة تصل معدلات استهلاك المياه إلى المستوى الأدنى الذي حددته الأمم المتحدة بالنسبة للمناطق المنكوبة.

8 – القيود على حركة التنقل:

سياسة التخطيط الإسرائيلية في منطقة غور الأردن تمنع الفلسطينيين من أي بناء أو تطوير بلداتهم. وقد قامت الإدارة المدنية بإعداد الخرائط فقط لعدد قليل من البلدات الفلسطينية. كما أن هذه الخرائط ليست سوى خرائط تحديد لا تخصص مساحات للبناء الجديد والتطوير. هكذا، على سبيل المثال، فإن الخارطة التي أعدت لصالح قرية الجفتلك، وهي اكبر قرية في مناطق C تحت السيطرة الإسرائيلية، أبقت 40% من المساحة المبنية للقرية خارج الحدود، مما يعرض بيوت الكثير من العائلات لخطر الهدم. والخارطة الخاصة بالجفتلك

أصغر من حيث المساحة من الخارطة التي أعدت لمستوطنة "مسكيوت"، رغم أن عدد السكان في الجفتلك أكبر بـ26 ضعفا من عدد السكان في "مسكيوت".

9- السيطرة على المواقع السياحية:

بالإضافة إلى ما تقدم أقامت إسرائيل في منطقة غور الأردن مواقع لتطهير المجاري ودفن النفايات التي تصل من إسرائيل والمستوطنات. إلا أن القانون الدولي يحظر إقامة المستوطنات في المناطق المحتلة واستغلال موارد المنطقة المحتلة. وحركة بتسيلم تدعو إسرائيل إلى إخلاء المستوطنات، وتمكين الفلسطينيين من الوصول إلى جميع المناطق التي أغلقت في وجوههم والسماح لهم باستعمال مصادر المياه لتلبية احتياجاتهم. بالإضافة الى ذلك، ينبغي على إسرائيل أن ترفع القيود التي تفرضها على حركة السير في المنطقة وإتاحة البناء والتطوير في البلدات الفلسطينية. إلى جانب ذلك، ينبغي على إسرائيل إخلاء المصانع التي تربح من المكونات المعدنية وموارد الطبيعة الأخرى في المنطقة ومواقع الصرف الصحي الإسرائيلية.

10 – سياسة الإغلاق:

تأتي سياسة الإغلاق الاسرائيلية وإقامة الحواجز العسكرية الإسرائيلية في منطقة الأغوار مكملة لسياسة العزل العنصري التي تنتهجها إسرائيل لتضييق الخناق على المواطنين الفلسطينيين وإجبارهم على الرحيل، تمهيداً للاستيلاء الكامل على المنطقة وجعلها تحت السيطرة الإسرائيلية متصلة مع منطقة العزل الغربية عبر ممرات تربط ما بينهما. و بناء على ما سبق، فقد عمدت إسرائيل على تشديد الحصار على المواطنين الفلسطينيين القاطنين في منطقة العزل الشرقية من خلال الحواجز العسكرية التي أقامتها على المداخل الرئيسية التي تصل منطقة العزل الشرقية بمحافظات الضفة الغربية و على المداخل الفرعية التي تربط التجمعات الفلسطينية داخل المنطقة بعضها ببعض و التي يصل عددها حتى هذا اليوم إلى 35 حاجز عسكري ما بين رئيسي و ثانوي. كما قامت اسرائيل بانشاء خنادق امتدت من شمال الاغوار و حتى اواسطها الامر الذي عمل على عزل آلاف الدونمات من الاراضي الزراعية و حرمان مربي الماشية و الاغنام من استغلال الأراضي الزراعية والمراعي في تلك المنطقة. كما تقوم سلطات الاحتلال الاسرائيلي بمنع من لا يحملون هوية الأغوار من الوصول إلى

أراضيهم الزراعية فيها حيث ان العديد من الفلسطينيين القاطنين في محافظات الضفة الغربية (نابلس, طوباس, أريحا, رام الله, بيت لحم و الخليل) يملكون مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في منطقة العزل الشرقية الأمر الذي تسبب بخسارة زراعية واقتصادية فادحة لهؤلاء المواطنين بسبب عدم تمكنهم من الوصول إلى أراضيهم و زراعة أراضيهم و جني محاصيلهم.

11 – المضاعفات على سورية:

لا أحد يشك في أن السياسة السورية الثابتة والتاريخية تجاه قضية فلسطين ودعم استعادة حقوق الفلسطينيين الوطنية فوق ترابهم الوطني ستجد في قرار الضم تحدياً جديداً وكبيراً يتيح لـ "إسرائيل" استغلال حدودها مع المملكة الاردنية من أجل تشديد حصارها على سورية وتطويقها، بهدف إضعاف قدراتها واستغلال أجواء وحدود غور الأردن لشن أشكال جديدة من العدوان على سورية، بعد أن تحولت جبهة الشمال إلى أكبر خطر تاريخي وجودي على "إسرائيل" بفضل انتصار سورية وحلفائها في جبهة المقاومة على حرب الإرهاب العالمية التي شاركت بها تل أبيب وواشنطن لتفتيت سورية التي أصبحت جبهتها الشمالية تمتد من حدود الجولان إلى حدود جنوب لبنان. و"إسرائيل" سوف تظل تراهن على استغلال الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة من أجل زيادة هوامش مناوراتها في استهداف سورية عسكرياً وتوسيع أجواء شن الحرب عليها وعلى حلفائها، وبخاصة بعد تزايد قدرة محور المقاومة وامتداد علاقاته مع قوى المقاومة في العراق.

12 – الضم والمشهد السياسي:

تقود الإجراءات والقوانين التي يفرضها الاحتلال تدريجيًا في الأرض المحتلة إلى الاستنتاج بأن هناك سيرًا نحو الضم الكامل للضفة الغربية أو أجزاء منها، تتضمن المستوطنات. وما يُعزِّزُ هذا الاستنتاج حول السعي نحو تسريع وقوننة الضم، سياسة التحالف اليميني الحاكم في إسرائيل، إضافة إلى الحسابات الانتخابية مع الإعلان عن احتمال إجراء انتخابات مبكرة للكنيست، وأهمية أصوات المستوطنين في الانتخابات القادمة. يصاحب ذلك حالة الانقسام الفلسطيني، وتأييد واشنطن المطلق لإسرائيل، وضعف الموقف العربي مع انشغال معظم الدول العربية بمشاكلها الداخلية، إضافة إلى التقارب الحاصل مؤخرًا، بين إسرائيل وبعض دول الخليج.

يزداد المجتمع الإسرائيلي يمينيةً وتطرفًا، مع تغلغل المستوطنين في مراكز صنع القرار في السلطات (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)، من جهة، ومع ما تظهره نتائج انتخابات الكنيست المتعاقبة من ازدياد نسبة الأحزاب اليمينية في تشكيلة الكنيست من جهة أخرى، التي وإن تراجع تمثيل بعضها أحيانًا، إلا أن الفارق يذهب لأحزاب يمينية أخرى وليس لليسار الصهيوني الذي لا يعارض بدوره الاستيطان، من حيث المبدأ، ولكنه ربما أقل صخبًا في سياساته الاستيطانية.

يعزز الاستنتاج السابق، التصريحات المتزايدة لأكثر من مسؤول إسرائيلي (حزبيًا كان أم حكوميًا) وربما كان آخرها أقوال جدعون ساعار، المرشح لخلافة نتنياهو في قيادة الليكود، في صحيفة "إسرائيل هيوم"، إذ أكد معارضته لإقامة دولة فلسطينية والانسحاب من الضفة الغربية، لما يعنيه ذلك من فقدان إسرائيل للسيطرة الأمنية والديمغرافية، باعتبار أن إقامة الدولة الفلسطينية سيخلق مشكلة ديمغرافية لا يتحقق معها بقاء اليهود كغالبية. وتقود تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، في معظمها، إلى الاعتقاد بأنه لن يكون هناك حلٌّ للصراع سوى ما تُثَبِّتُهُ إسرائيل على الأرض، حيث ستستمر في فرض الوقائع بشكل متلاحق.

من ناحية أخرى تؤيد أحزاب اليمين الإسرائيلية، خاصة تلك المشكِّلة للحكومة، سياسة الضم، بل تقوم بتقديم مشاريع قوانين بأعداد غير مسبوقة، فيما يبدو استغلالًا لتركيبة الكنيست الحالية، وتأييد واشنطن لكل الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل على الأرض. فيما يعارض أفيخاي مندلبليت، المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، غالبية هذه القوانين، وخاصة قانون التسوية، إلا أنه عاد وأجاز في رأي قانوني، أنه يمكن استخدام الأرض الفلسطينية الخاصة من أجل "مصلحة الجمهور".

يعارضُ فلسطينيو الأرض المحتلة العام 1948 الإجراءات الإسرائيلية بهذا الصدد، وقد عبر يوسف جبارين، عضو الكنيست عن القائمة العربية الموحدة، عن ذلك بقوله حول قانون ضم الجامعات: "إن هذا الإجراء هو خطوة إضافية من حكومة اليمين والمستوطنين نحو تشريع الاستيطان وفرض السيادة على الضفة الغربية".

رفضت منظمة التحرير الفلسطينية كافة القرارات والإجراءات التي يقوم بها الاحتلال، ومن ضمنها الاستيطان والضم، وعبرت عن رفضها بالتوجه إلى مجلس الأمن الدولي ومطالبته بتحمل مسؤولياته في حماية قراراته ودفع إسرائيل إلى الامتثال لها. كما أدانت السلطة الوطنية الفلسطينية مصادقة الاحتلال على قانون

المؤسسات الأكاديمية بالمستوطنات لما يشكله من انتهاك صارخ للقانون الدولي واتفاقيات جنيف والاتفاقيات الموقعة بين الجانبين.

يتعارض الاستيطان وأية إجراءات من شأنها تغيير الوقائع على الأرض مع القوانين والمعاهدات والقرارات الدولية، مثل البنود 49 و 53 و147 من اتفاقية جنيف الرابعه، وقرارات مجلس الأمن التي تدين الاستيطان وتؤكد على عدم شرعيته، مثل القرارات 446 و452 و465، وآخرها قرار 2334/2016.

عبر ديفيد فريدمان، السفير الأميركي لدى إسرائيل، عن الموقف الأميركي بقوله: "إن مستوطنات الضفة هي جزء من إسرائيل، ومصطلح حل الدولتين لم يعد مجديًا وفقد معناه بشكل كبير".

ترفض الدول العربية من حيث المبدأ، الاحتلال والاستيطان وأية إجراءات تترتب عليه، بما فيها من معارضة للقانون الدولي.

الموقف الأوروبي واضح بتمسكه بحل الدولتين ورفضه لأية أعمال استيطانية في الأراضي المحتلة العام 1967، بما فيها فرض حل الدولة الواحدة من خلال عمليات الضم والتوسع.

13 – **تداعيات الضّم:**

في حال أصرّت حكومة نتنياهو على تنفيذ إعلان فرض السيادة على غور الأردن وضم أجزاء جديدة من الضفة الغربية، فإن ذلك سيقود لتداعيات كثيرة قد لا يتسع المجال لذكرها في هذه الورقة، لكن يمكن ذكر أهم التداعيات داخليًا وخارجيًا وفقً الآتي:

_ على الرغم من وجود تباين داخل الأوساط الإسرائيلية من عمليات الضم إلا أن نتنياهو يتبنى ليس فقط ضم الكتل الاستيطانية الكبرى القريبة من الخط الأخضر، بل يسعى لضم كامل المستوطنات بشكل تدريجي، مما يعني أن إسرائيل لم تعد تُفرق بين الكتل الاستيطانية الكبرى وبين المناطق المعزولة الواقعة في عمق الضفة، وهو ما سيقود إلى ضم كامل منطقة "ج" والذي بدوره سيضع السكان الأصليين أمام مصير مجهول ومعادلة صعبة قد تقضي نقلهم إلى مناطق أخرى كجيوب منعزلة أو تهجيرهم إلى الأردن.

_ إن المساحة المستهدفة بعمليات الضم تستهدف من 30 إلى 40 % من مساحة الضفة الغربية، ما يعني حرمان السكان الفلسطينيين من موارد غنية يتم استثمارها في نواحي متعددة كالزراعة والسياحة، وبموجبه ستتضاعف خسارة الأهالي على حساب تحسين مشاريع إسرائيل في السياحة والاقتصاد.

_ إجراءات نتنياهو في حال تطبيقها تدريجيًا أو دفعة واحدة ستنهي أمل حق العودة للاجئين الفلسطينيين، انطلاقًا من اعتبارات خاطئة تدعمها إدارة ترامب وهي أن عمليات الضم لا تعارض القانون الدولي، معنى ذلك أن الأراضي الفلسطينية لن تكون محتلة بل هي أراضٍ تمت استعادتها.

_ يقود الاعتبار السابق إلى إنهاء مبدأ حل الدولتين وحل دور السلطة الفلسطينية وإنهاء عملية السلام المزعوم، لأن عمليات الضم إذا ما طبقت بإجراء أحادي وفق رؤية نتنياهو فهي تعني إطباق الحصار على ما تبقى من الأراضي المحتلة وعزلها عن بعضها وتقطيع أي تواصل حدودي مع الأردن، فمن الجهة الغربية تمَّ بناء جدار الفصل العنصري، ومن الجهة الشرقية فرض سيادة وسيطرة أمنية على غور الأردن، وبالتالي فإنّ ما تبقى من المناطق الواقعة في الوسط كالخليل ونابلس ستصبح بحكم الساقطة بعد وضعها بين فكي كماشة، وستقود هذا المعطيات في حال طُبقت من الناحية العملية إلى إنهاء قيام دولة فلسطينية بل سينتج عنها قطع جغرافية متناثرة غير مترابطة جغرافيا إلا من خلال الأنفاق، مقابل ذلك ستحقق إسرائيل ترابط جغرافي لمستوطناتها تمهيدًا لإنشاء دولة يهودية ذات قومية أحادية.

_ ستطال التداعيات بشكل مباشر الأردن الذي تربطه حدود برية مع فلسطين وقد أعلن الملك عبد الله الثاني ملك الأردن رفضه أكثر من مرة لأي عمليات ضم وهدد بتجميد العمل ببعض بنود اتفاقيات السلام مع إسرائيل وإنهاء العمل باتفاقية أخرى بما فيها اتفاقية وادي عربة والغاز، ويمكن فهم موقف الأردن من خلال مخاوفه من مخاطر مشروع فرض السيادة على غور الأردن والذي يعني تهديد تركيبته السكانية والتي تتكون من 50 إلى 55 % من أصل فلسطيني، والمخطط يحمل في طياته حمل موجة جديدة من اللاجئين للداخل الأردني، تمهيدا لتوطينهم وهذا الأمر سيُشكل عبئا على الأردن ويهدد أمنه القومي فضلًا عن استنزاف إضافي لموارده الاقتصادية، ورغم تعرض الأردن لعدة ضغوط من بعض الأطراف إلا أنه قد لا يُقدم أية تنازلات أمام هذه المشاريع على اعتبار أنها بمثابة ثوابت غير قابلة للمساومة، ولعل الأردن قد أصبح موقفه أقوى تجاه

إسرائيل بعد استرداده أراضي الباقورة والغمر بعد تأجيرهما لإسرائيل لمدة 25 عاما، لذا قد نشهد قرارات أكثر جرأة من قبل الأردن إذا ما أصرت حكومة نتنياهو على عملية الضم سواء قام بها الآن أو مستقبلًا.

بناء على ما ذكر يبدو أن إعلان فرض السيادة أو القانون الإسرائيلي على غور الأردن وضم أجزاء واسعة من أراضي الضفة هي خطوات ومشاريع قد تكون أشمل وأعم من طموح نتنياهو الذي فعليًا يستخدم هذا الملف كأداة مناورة سياسية، بهدف تحقيق حزمة مكاسب من بينها تأمين خروج آمن من السلطة بعد 18 شهر دون ملاحقته قضائيًا على تُهم الفساد، إلى جانب ترك إرث سياسي على غرار ما فعل أسلافه من رؤساء الوزراء السابقين، وما يدعم هذه الفرضية الملاحظات التي أدلى بها بعد أدائه اليمين الدستورية لحكومته الجديدة، حيث أدرج عدة قضايا كأولوية عليا قبل عملية الضم وهي: مكافحة موجة جديدة متوقعة من كوفيد-19، والتصدي للتداعيات الاقتصادية العميقة للوباء، والتعامل مع التحديات من إيران، وأشار إلى عملية الضم أنها أولوية أخيرة أدنى من جميع القضايا الأخرى، واصفًا إياها بأنها تفضيل شخصي. مما يعني أن هناك إمكانية لتراجعه عن هذه الوعود إذا ما اقتضت الحاجة لذلك، خصيصًا أنه يستند بكل خطواته على استغلال فترة الرئيس ترامب حيث يسعى جاهدًا لتحقيق عمليات ضم قد تكون جزئية قبل مجيء موعد الانتخابات، لأنه في حال جاء رئيس من الديمقراطيين وأنهى عهد ترامب من المرُجح أن هذا الملف سيدخل في مرحلة أخرى قد تكون شبيهة بحقبة باراك أوباما.

ومما يدفع أيضًا نتنياهو لعدم الانزلاق كليًا في هذا الملف إدراكه لأهمية العلاقات الإسرائيلية الأوروبية من ناحية والتي تربطها معها علاقات اقتصادية، وعربية من جهة أخرى، إذ ليس معروفًا بعد كيف ستكون ردة الفعل العربية العملية رغم وجود تكهنات تُشير أن المواقف العربية لن تتجاوز خطابات استنكار وبيانات دون أي تأثير عملي على السياسة الإسرائيلية.

مقابل ذلك قرار نتنياهو ذاته سواء تم تنفيذه على مراحل أو تم إلغاؤه، فلن يغير من واقع السيطرة الفعلية الإسرائيلية على أراضي الشعب الفلسطيني، فقرارات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وإعلانها عاصمة أبدية لإسرائيل وبسط السيادة على الجولان السوري، إضافة إلى إرث الحركات الاستيطانية منذ 1967، جميعها منطلقة من حقائق واقعية أهمها أن 60 % من أراضي الضفة الغربية، تسيطر عليها إسرائيل وحتى 40% المتبقية، لا يملك الفلسطينيون السيادة عليها انطلاقًا من اعتبارات الجغرافيا وصولًا إلى الحدود والموارد

الطبيعية، بالتالي القضية الفلسطينية ستبقى دون حل في ظل محيط عربي مترهل وانقسام داخلي فلسطيني، بل على العكس المتغيرات الأخيرة التي تسعى حكومة نتنياهو تنفيذها ستبعد عملية السلام وتولد نزاعات جديدة وتوترات في كامل المنطقة.

14- خاتمة:

لقد فاوض الفلسطينيون نحو خمسة وعشرين عاما، ولكن بلا أي نتائج حقيقية على الأرض، فلم يتحرك جندي واحد عن نهر الأردن، ولم يتم تفكيك مستعمرة واحدة على الأرض، بل العكس تماما هو الذي حصل، والتفاصيل هائلة لا حصر لها، والعرب يصرون من جهتهم على خيار الاستسلام والتطبيع، ويتمسكون بمبادرتهم للسلام التي طرحت منذ نحو ثمانية عشر عاما، متخلين عن كل الخيارات آلاخرى، والاوروبيون بالغالب مع خيار الدولتين ولكن مع وقف التنفيذ دون الاستعداد لاتخاذ خطوات حقيقية، والامريكيون من جهتهم تبنوا الرؤية الصهيونية التوراتية بالكامل، ويتظاهرون بالوساطة ولكن من دون ان يؤدوا دورا حقيقيا فيها، وفي المقابل وبينما تعلن "اسرائيل" في كل مناسبة عن تمسكها بالمفاوضات – للاستهلاك العام- فانها تواصل عمليا سياسات التطهير العرقي، والاستيطان التهويدي على اوسع نطاق، من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب، ومن اقصى الغرب الى اقصى الشرق، وفي اقصى الشرق هذا تأتي خطة الون المشهورة، فوفق المؤشرات والمعطيات والشهادات، فانها تمضي في تنفيذ خطة ألون غير آبهة بشيء، فالمفاوضات والاعلام شيء، وما ينفذ على الارض شيء آخر، وتحتل الخطة بالنسبة لهم اساس سياساتهم واستراتيجيتهم في الضفة الغربية. فالمؤسسة الامنية و السياسية الصهيونية تجمع على مواصلة تنفيذ خطة ألون في الضفة الغربية، والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تواصل تطبيق الخطة منذ ان اعلنت عام1967، وفي جوهر وقلب خطة الون تقع منطقة الاغوار، والادبيات السياسية الاستراتيجية –وفي الخلفية منها ايضا الاقتصادية- المتعلقة بالاهمية الحيوية للاغوار بالنسبة لوجود "اسرائيل"، لاحصر لها، فقد جاء في احدث فيديو صادر عن المركز الفلسطيني للإعلام- الأربعاء 6/ايار/2020 تحت عنوان: ماذا يعني أن تضم إسرائيل الأغوار...؟، وفي التفاصيل التوضيحية جاء:"على الحدود الشرقية للأراضي الفلسطينية تقع الأغوار وتشكل 29% من مساحة الضفة، ويتراوح امتدادها بين 15كم-30كم عن نهر الأردن وتشكل السفوح الشرقية للأغوار. وتمتد

الأغوار من بيسان حتى صفد شمالًا، ومن عين جدي حتى النقب جنوبًا؛ ومن منتصف نهر الأردن حتى السفوح الشرقية للضفة الغربية غربًا. وتبلغ المساحة الإجمالية للأغوار 720 ألف دونم، ويعيش فيها قرابة 70 ألف مواطن بواقع 27 تجمعا"، وجاء ايضا:" منذ احتلال الأغوار عام 1967، أقامت "إسرائيل" 90 موقعًا عسكريًّا فيها، و36 مستوطنة أقيمت على 12 ألف دونم، إضافة إلى 60 ألف دونم ملحق بها، ويسكنها ما يقارب 9500 مستوطن، وهي الآن مهددة بالضم الكامل للكيان الصهيوني. وتضم الأغوار حوض المياه الشرقي، ويشكل حوالي 170 مترا مكعبا من مياه الضفة، وهي السهل الثاني في فلسطين بعد السهل الساحلي".

ان هذا الملخص عن الاطماع الصهيونية بالاغوار مفيد جدا، ولكن تطورت الرؤية والاستراتيجية الصهيونية تجاه الاغوار قديمة وتعود الى البدايات...الى عهد يغئال الون. وفي هذا السياق قالت دراسة اسرائيلية صدرت عن المعهد الاورشليمي للشؤون العامة والدولية(2-12 - 2013) الذي يتراسه د. دوري غولد: "ان الفرضيات القائمة تستبعد الانسحاب من غور الاردن باي شكل من الاشكال وتصر على ابقاء قوات عسكرية فيه"، ويقول البروفيسور ارنون سوفير، من جامعة حيفا، والذي يعتبر من كبار الاختصاصيين في شؤون الجغرافيا السياسية "ان غور الاردن مهم من الناحية الاستراتيجية: فحدوده مع الاردن تشكل نقاط تواصل هامة للتجارة والسفر مع بقية دول المنطقة، واستمرار السيطرة الاسرائيلية على قطاعات منه ستعني ان الضفة ستبقى مطوقة من قبل الدولة العبرية"، ولفت سوفير المعروف بمواقفه اليمينية المتطرفة الى انه من منذ احتلال الضفة الغربية في عدوان 1967، اعتبرت جميع الحكومات الاسرائيلية منطقة غور الاردن بمثابة الحدود الشرقية لاسرائيل"، واشارت الدراسة الى انه تحت شعار الاهمية الامنية لغور الاردن، اخذت الحكومات المتعاقبة تتبنى المقولة التي اطلقها يغال الون، والتي جاء فيها انه "لكي يتحقق الدمج بين حلم سلامة البلاد من ناحية جيو-استراتيجية مع ابقاء الدولة يهودية من ناحية ديمغرافية، يتطلب هذا فرض نهر الاردن حدودا شرقية للدولة اليهودية".

وكان الجنرال الاحتياط الاسرائيلي، عوزي دايان، النائب الاسبق لقائد هيئة الاركان العامة في جيش الاحتلال قال "ان ضم غور الاردن الى اسرائيل يحقق لها الامن والاستقرار، وان مناطق الدفاع الحيوية لاسرائيل توجد فقط في غور الاردن، ولابد ان تكون تحت سيادة اسرائيل"، واوضح دايان ان هذه المنطقة تلبى الاحتياجات

الامنية الاساسية، وان ضم المنطقة سيعمل كذلك على تواجد اسرائيلي في كل الغلاف الشرقي لمنطقة الضفة الغربية، مما يسمح بتجريد حقيقي للسلطة الفلسطينية".

هكذا صاغ يغئال الون القائد العسكري الصهيوني المخضرم، رؤيته وخطته لاحتواء الضفة والسيطرة الاستراتيجية عليها بعد عدوان 1967، ويوضح الون في خطته أن الحدود الأمنية لإسرائيل يجب أن تمتد على طول نهر الأردن ومنتصف البحر الميت وصولاً إلى حدود الانتداب التي تمر في وادي عربة، وتتضمن من ضمن ما تضمن: "أن تضم إلى اسرائيل المناطق التالية كجزء لا يتجزأ من سيادتها: – قطاعاً بعرض يتراوح ما بين 10–15 كيلو متراً تقريباً على امتداد غور الأردن من غور بيسان وحتى شمال البحر الميت، مع احتواء الحد الأدنى من السكان الفلسطينيين العرب، وضم قطاع بعرض عدة كيلو مترات، من شمال القدس حتى البحر الميت، وبالنسبة لجبل الخليل " وصحراء وادي عربة " يقول آلون أنه يجب دراسة إمكانيتين :إضافة جبل الخليل مع سكانه، وإضافة " صحراء وادي عربة "على الأقل من مشارف الخليل الشرقية وحتى البحر والنقب ، والعمل على إقامة مستوطنات سكنية، زراعية، وبلدية في المناطق التي ذكرت أعلاه، علاوة على معسكرات ثابتة للجيش الإسرائيلي وفق الاحتياجات الأمنية التي لم يحددها آلون، والعمل على إقامة ضواحي بلدية مأهولة بالمستوطنين اليهود في شرق القدس، علاوة على إعادة تعمير وإسكان سريعين للحي اليهودي بالبلدة القديمة من القدس، مؤكدا بشأن حدود إسرائيل بشكل عام وحدودها مع الأردن بشكل خاص، أنه على" إسرائيل " أن تأخذ في حسابها الاعتبارات التاريخية والاستراتيجية والسكانية والاقتصادية والسياسية كل على انفراد وكلها معاً .

مؤسف أن يتنصل العرب من مسؤولياتهم التاريخية والعروبية والاسلامية تجاه فلسطين والحقوق الفلسطينية، ومؤسف أن الفلسطينيين أهدروا الزمن – نحو خمسة وعشرين عاما من المفاوضات العبثية– من دون أي نتائج حقيقية على الأرض بل العكس تماما هو ما حصل، في الوقت الذي تجمع فيه "اسرائيل" على مقولة: ليقل الفلسطينيون والعرب والعالم ما يقولون، وليفعل اليهود ما يشاؤون...؟! وفي المحصلة إن «إسرائيل» لن تتخلى عن منطقة الغور إلا بالقوة، وهي لن تقبل أبداً إقامة دولة فلسطينية متصلة بحدود مشتركة مع الأردن، لأنها تخاف أن يصبح للفلسطينيين ظهير يستندون إليه، ويطوروا بالتالي أدوات مقاومتهم ضدها. ولذلك فهي ستحتفظ بالغور ما دامت موجودة على قيد الحياة. وبرغم أن الأردن أبرم اتفاقية سلام مع دويلة الاحتلال وأقام

علاقات دبلوماسية ثابتة معها، لكن تلك الدويلة المعتدية تتخوف دائماً من أن يرتد عدوانها عليها في المستقبل، ولذلك فهي معنية بأن تحيط نفسها بجدر عالية ومناطق شاسعة منزوعة السلاح وبحقول ألغام وأغوار وأهوار، اعتقاداً منها أن ذلك يضمن لها البقاء، متناسية أن خصمها بات يمتلك تقنيات عسكرية متطورة، أهمها الصواريخ البالستية التي تحلق عالياً في الفضاء قبل أن تنقض على هدفها على الأرض بدقة عالية. وبالتالي فإنها ستكون في أية حرب مقبلة مع جبهة المقاومة عرضة لآلاف الصواريخ والقذائف، بما يؤدي إلى تدمير بنيتها التحتية وإجهاض أفكارها حول السياج الأمني والجدار الواقي والمنطقة المنزوعة السلاح. ولا شك أن دوائر صنع القرار في «إسرائيل» باتت تدرك هذه الحقيقة، وهناك من المستوطنين العقلاء من يتشاءم من المستقبل المظلم الذي ينتظر دويلتهم، لكن برغم ذلك، فإن الأجيال الصهيونية الشابة الطامحة إلى تحقيق الحلم ببناء «إسرائيل الكبرى» من الفرات إلى النيل، تمثل الوقود الدائم لمشروع الاستيلاء على أرض فلسطين، ولذلك فالسلام كان وسيبقى وهماً، لأن السلام بالنسبة ل «إسرائيل» يشكل نهاية لها، فمشروعها القائم على التوسع لا يمكنه أن يتوقف في بقعة صغيرة هي حدود فلسطين، بل يطمح للسيطرة على مساحات واسعة من الأرض العربية، حتى يضمن لها البقاء لمئات السنين، وتصبح أمة قائمة على قدم سواء مع الأمم الأخرى في الأرض. ومشروعها يترسم خطى المشروع الاستعماري البريطاني الذي ابتدأ على شكل مستوطنات صغيرة على شواطئ المحيط الأطلسي في أمريكا الشمالية في القرن السابع عشر، لكنه ما لبث أن توسع نحو الغرب حتى وصل إلى شواطئ المحيط الهادئ مبتلعاً ملايين الكيلومترات المربعة من مستعمرات فرنسا والمكسيك وإسبانيا في تلك الأصقاع.